تقدير الحذف والإضمـــــــــار فـــــــــي ضوء نظرية العامل النحوي

الأستاذ: ملاوي صلاح الدين
قسم الأدب العربي
كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والإنسانية
جامعة محمد خيضر بسكرة

يجري التقدير النحوي في العربية على وجوه[1] أولاها النحاة اهتماما بالغا، وخصّوها بعناية فائقة، حتّى بات كأنّ التقدير هــو جــوهر الــدرس النحوي، ومعقده، بـــه يتفاضل النحويون، وفي معرفته يتنافسون. فأقــدرهم على استشفاف مواطنه، وتحديد مواضعه أرسخُهم قَــدَما فــي بــاب العلــم بالعربية. بل لولاه لما كانت بالناطقين حاجة إلى جهود النحــويين، ولتيسّــر على الناس فقه اللغة دون اتّكال على صنيع أولئك، حتى قيل: "لولا التقــدير لفهمت النحو الحمير"،[2] وهي عبارة توحي بقيمة هذه الظاهرة التي كان بها النحاة أعنى، يلجأون إليها كلّما دعت الضرورة لاستكمال معنى، أو تصحيح إعراب. وقد قادهم الاهتمام بهذه الظاهرة إلى وضع ضوابط لها، وتقييــدها بأشراط نظرية كيلا يساء إليها أثناء التطبيق، وكيلا يكون التقدير عبثا بــلا داع. والحقيقة أنّ الالتزام بهذه الضوابط، والشروط نسبيّ حــين الاشــتغال بالنحو، فلا يتقيّد بعض النحاة بها إلاّ قليلا. وشروطها حسبما جاء في (مغني) ابن هشام كالآتي:[3]

ضوابط التقدير و شروطه:

أوّلا–بيان مكان المقدّر: فالقياس أن يقدّر الشيء في مكانه الأصلي، لئلاّ يخالف الأصل من وجهين: الحذف، ووضع الشيء في غير محلّه.

فيقدّم المقدّر في نحو: زيدا رأيته، ولا يؤخر؛ لأنّ سبيل العامل أن يقدّر قبل المعمول، فيراعى الأصل. و يخالف عند تعذّره لوجود موانع، أو عند اقتضاء أمر معنوي لذلك. فأمّا الأوّل، فنحو: أيَّهم رأيته، فيؤخر المفسّر المقدر، وإن كان حقّه التقديم من حيث الرتبة لمعارضة أصل آخر له، وهو انتفاء عمل ما قبل الاستفهام فيه؛ لأنّ للاستفهام الصدارة.

وأمّا الثاني، فنحو متعلق باء البسملة الشريفة، فإنّ الزمخشري قدّره مؤخرا عنها؛ نظرا لأنّ قريشا كانت تقول: باسم اللاّت والعزّى نفعل كذا، فيؤخرون أفعالهم تفخيما لشأن المعبود بالتقديم.(4)

ثانيا–مقدار المقدّر: ينبغي تقليله ما أمكن لتقلّ مخالفة الأصل، ومنه تقدير الأخفش في: ضربي زيدا قائما: ضربُه قائما، أولى من تقدير باقي البصريين: حاصل إذا كان–أو إذ كان–قائما.

ثالثا–بيان كيفية التقدير:

1–ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن: فيقدر (اضرب) دون (أهِن) في البنية الاشتغالية التالية: زيدا اضربه. فإن منع من تقدير المذكور معنى، أو صناعة، قدّر ما لا مانع له؛ فالأوّل، نحو: زيدا اضرب أخاه، يقدّر (أهن) دون (اضرب)؛ لأنّك تهين زيدا بضربك أخاه، ولا تضربه بضربه، فمنع المعنى من جعل المقدر من لفظ المذكور. والثاني، نحو: زيدا امرر به، تقدر فيه جاوز دون امرر؛ لأنّه لا يتعدّى بنفسه. في حين لو كان العامل ممّا يتعدّى بنفسه، وبالجارّ كذلك، لجاز الأمران، وإن كان تقدير الملفوظ به أولى من تقدير غير الملفوظ به، نحو: زيدا نصحت له، وزيدا شكرت له.

2-الأولى بالتقدير:

أ-إذا دار الأمر بين كون المعطوف مبتدأ، وكونه خبرا، فأولاهمـــا بالتقـــدير المبتدأ إذا عرض ما يوجب تعيينه، كما في: نعمَ الرجلُ زيدٌ، علـــى القـــول بأنّهما جملتان؛ ذلك أنّ الخبر لا يحذف وجوبا إلاّ إذا سدّ شيء مســـدّه.

أمّا إذا لم يعرض له التعيين، جاز أن يقـــدّر المبتـــدأ، والخبـــر دون مفاضلة، ومثال المسألة قولُه تعالى:(فصبرٌ جميل [5]) ؛ أي: شأني صـــبرٌ جميل، أو صبر جميل أمثل من غيره.

ب-إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلا، والباقي فاعلا، وكونـــه مبتـــدأ، والباقي خبرا، فالثاني أولى؛ لأنّ المبتدأ عينُ الخبر، فالمحذوف عينُ الثابت، اللهمّ إلاّ أن يعضّد الأوّل برواية أخرى في ذلك الموضع، أو بموضع آخـــر يشبهه، أو بموضع آخر آت على طريقته.

ج- إذا دار الأمر بين كون المحذوف أوّلا، أو ثانيا، فكونه ثانيا أولى، كنون الوقاية إذا اجتمعت بنون أخرى، وحذفت إحداهما، نحو(أتحاجّوني) [6] فيمن قرأ بنون واحدة،[7] وكتاء الماضي مع تاء المضـــارع فـــي نحـــو (نـــارا تلظّى).[8]

الباعث على التقدير النحوي: أحد أمرين: إمّا مراعاة مقتضى المعنى، وإمّـــا مراعاة موجب الصناعة الإعرابية.

1- مراعاة المعنى: قد لا يستقيم المعنى إلاّ بمقدّر يتمّه منوي به فـــي ذهـــن المتكلم مدرَكٍ لدى السامع موضوعٍ في الحسبان، يهدي إليه المعنى، ويستدلّ عليه بالقرائن التي تركها الاستعمال دليلا على الساقط من الجملة، من ذلـــك تقدير حذف المضاف في قوله سبحانه:(و لكنَّ البرَّ من اتّقى)[9] ؛ أي: بِـــرُّ من اتّقـــى.[10]

ونظيره تقدير حذف المستثنى في قولهم: جاءني زيدٌ ليس إلاّ، و ليس غيرُ؛ أي: ليس إلاّ إيّاه، وليس غيـــره.(11)

2-مراعاة الصناعة الإعرابية: أقرّ النحاة أصولا، ثمّ أوجبوا على ما خالفها من الظواهر اللغوية الحمل على غير الظاهر للتوفيق بينها، وبـــين قواعـــد النحو، وذلك عن طريق صرفها عن وجهها توسّلا بالتقدير، حتّى وإن كـــان المعنى لا يتطلبه بأن كان زيادة لا تقتضيها صحّة الفهم. فهو إنّما يؤتى بـــه لطرد القواعد النحوية في النصوص المسموعة. من ذلك تقديرهم أحد مفعولي ظننت في قولهم: أ زيدا ظننته منطلقا. فالمعنى مستقيم لا يحتاج إلى تتمّة، إلاّ أنّ النحاة –استئناسا بأحكامهم التي تفيد أن لا يعمل عامل واحد في معمولين متماثلين– يضمرون فعلا من لفظ المذكور ينصبون به الاسم المشغول عنـــه على المفعولية، على أن يكون الفعل المقدّر ممّا يتعدّى إلى مفعـــولين. فـــلا مندوحة –إذن– أن يقدّر له مفعول ثان، فيصير التركيب بعد التقدير: أظننت زيدا منطلقا ظننته منطلقا؛ يقول ابن جنّي: "فلمّا أضمرت الفعل فسّرته بقولك: ظننته، وحذفت المفعول الثاني من الفعل الأوّل المقدّر اكتفاء بالمفعول الثاني الظاهر في الفعل الآخـــر".(12)

هذان داعيا التقدير في النحو العربي، فإمّا معنـــى يصـــحح، وإمّـــا صناعة إعرابية تسوّى. أمّا إن تعارض الداعيان بأن كان موجبُ الصـــناعة الإعرابية من تقديرات يناقضه صحيحُ المعنى،أو كان العنصر المقدّر الـــذي يوجبه المعنى يتعارض مع أصول الصناعة؛ فهنا يتحايـــل النحويـــون بـــأن يراعوا الاثنين معا، فيقدرون ما يلزم تسوية صنعة الإعراب مع الحفاظ على استقامة المعنى، ذلك أنّ ما يدخل الاعتراض على المُعْرِب مـــن جهتـــه أن يراعى معنى صحيحا، ولا ينظر في صحته في الصناعة، من مثـــل قـــول بعضهم: إنّ (ثمودا) في الآية الكريمة (وثمودا فما أبقى) (13) مفعول مقـــدم،

وصحيحه بحسب الصنعة أنّه بتقدير (وأهلك ثمودا)، أو أنّه معطوف على عاد؛ لأنّ النفي بمثابة الاستفهام، فكما لا يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله،فكذلك النفي هاهنا.[14]

و تجدر الإشارة إلى أنّ ولع النحاة الشديد بالتقدير جعلهم أحيانا يعرضون لفظا على تقدير، وذلك المقدّر على تقدير آخر،كما هو الحال مع تقدير حلول المصادر المسبوكة موضعَ المفرد، نحو قوله تعالى:(وما كان هذا القرآن أن يفترى من دون الله)[15]، فإنّ (يفترى)مؤوّل بالافتراء، والافتراء مؤوّل بمفترى.[16]

صلة ظاهرة التقدير بالعامل النحوي:

يرتدّ تهافت النحاة على أضرب التقدير، والتأويل في أغلبه إلى تعاطيهم فلسفة العمل النحوي، وتشرّبهم أصولها، فبين الأمرين عروة وثقى لا انفصام لها. فلقد نظر النحاة إلى التركيب على أنه لا تتمّ تسويته إلا بتفاعل ثلاثة عناصر: عامل، ومعمول، وأثر، ووجود أحدها دليل قاطع على وجود سواها فإن لم يكن وجودا حقيقيا،فهو وجود افتراضي يقدرٌ على أنه منويّ به في ذهن المتحدّث ساقط من السياق بدليل، حيث لا يعقل أن يوجد عامل دون أثر ودون محلّ لهذا الأثر، فلا ينفك أحدها عن الآخر بجامع من العلاقة الاستلزامية المنطقية. فإن ظهر في السياق اللّغوي ما من شأنه أن يكون عاملا، ثم خفي معموله، وجب أن يقدّر له معمول يكون محلاّ لأثره بمقتضى تسوية صنعة الإعراب، فليس هنالك رافع إلاّ وهنالك لفظ مرفوع، وما من ناصب إلاّ وتلاه لفظ منصوب أصلا، وما من جارّ إلاّ واتخذ له لفظا مجرورا، وما من جازم إلاّ وفعل مجزوم بعده سواء أكان اللفظ ظاهرا، أم مقدّرا. والأمر كذلك ينعكس؛ فإن وجد لفظ مرفوع دلّ قطعا على رافع يرفعه مهما استتر، فإن لم يكن ظاهرا، فهو محذوف، أو مضمر، ولا سبيل إلى

غيره.كذلك الألفاظ المنصوبة، والمجرورة، والمجزومة قاطعة بوجود ناصب، أو جارّ، أو جازم. فإن لم يكن ملفوظا، فهو ملحوظ ساقط ينبغي أن يقدّر ويُنْوى. ولعلّي لا أقع في الغلواء إذا قلت: إنّ أغلب ما في العربية من صور التقدير موصولة العرى بفلسفة نظرية العامل النحوي التي كلّفت النحاة إقحام ما لم يعنه ناطقو اللغة، وما لم يكن القصد موجها إليه، وما لو أظهر لأفسد الأسلوب، ولنال من بلاغته. وسوف نرى كيف ارتبطت ظاهرة التقدير بالعمل ارتباطا وثيقا، ونلحظ ذلك من خلال تقصّي بعض وجوه التقدير، والتي أحسب أن الفلسفة العاملية وجدت إليها منفذا وسبيلا، وأعني تقدير الحذف والإضمار.

حدّ الفرق بين الحذف والإضمار: قبل الخوض في ظواهر هذا التقدير،يحسن أن نفرّق الحذف عن الإضمار فرقا واضحا، فبين التقديرين خيط رفيع قلّما وقف عليه النحاة، إذ خلطوا بينهما خلطا ملحوظا، فصار الحذف في مواضع من مقولاتهم إضمارا، والإضمار حذفا، وكان أولى أن يلتزم الحدّ النظري الفاصل بين الأمرين في مجال التطبيق.

وتحقيق القول فيه أنّ الحذف يتعلق بما لفظ به، ثم حذف تخفيفا، وقطع منه، في حين إنّ الإضمار يمسّ ما لم ينطق به، ثم حذف، ولكنه مضمر في النية مخفي في الخلد؛ يقول السهيلي في بيان وجه الفرق: " والإضمار هو الإخفاء،والحذف هو القطع من الشيء. فهذا فرق ما بينهما، وهو واضح لا خفاء فيه ولا غبار عليه"[17]. إلاّ أنّ هذا التفريق النظري يكاد يختفي، ويغفل عنه النحويون في أثناء معالجة مسائل النحو، وقد أحس ابن مضاء بهذا الخلط الذي وقعوا فيه[18] وقع فيه الرعيل الأول، والمتأخرون على سواء. ومن أمثلته تعبير سيبويه عن المحذوف بالمضمر في قوله: "هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمرا ويكون المبني عليه مظهرا، وذلك أنك رأيت

صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص، فقلت:عبد الله وربي،كأنك قلت ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله أو سمعت صوتا فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت:زيدٌ وربي"[19]. ونظيره – أيضا– أن يعبر عن المسألة الواحدة بالإضمار حينا، وبالحذف حينا آخر، وحسبك ما تجده في حديث ابن هشام عن أدلّة الحذف من عبارات الإضمار، وكأنهما مرادفان لا فرق بينهما. فهو يمثّل لدليلي الحذف: الحالي، والمقالي بقوله: "وجود دليل حالي، كقولك لمن رفع سوطا (زيدا) بإضمار:أضرب،ومنه (قالوا سلاما) [20]ومقالي كقولك لمن قال:من أضرب؟ (زيدا) ومنه(وإذا قيل لهم: ماذا أنزل ربّكم؟ قالوا: خيرا[21])".[22] وتجد نظير ذلك في (خصائص) ابن جنّي حين حديثه عن بيان أضرب حذف الفعل، فيأتي ببنية اشتغالية مضمرا لها فعلا مفسّرا،[23] ثمّ يجيء في موضع آخر إلى عبارة: أ زيد قام؟ فيقول: " فزيد مرفوع بفعل مضمر محذوف خال من الفاعل"[24] وكأنّما الإضمار، والحذف شيء واحد.

فلم ينج النحاة أثناء التطبيق من خلط المصطلحين، وكأنّما بينهما مرادفة. وإذ نتناول التقديرين نلتزم حدود الفصل، فنجعل لكلٍّ موضعا، فنريد بالمحذوف الملفوظ به المقطوع تخفيفا، وبالمضمر سواه ممّا لم يلفظ به، ثمّ قطع، على نحو ما دلّ عليه فرق السهيلي.

تقدير الحذف: أدلّة الحذف عند حذّاق النحويين على وجهين: أحدهما غير صناعي، وهو على قسمين: حالي، ومقالي. وثانيهما صناعي يختصّ بمعرفته أهل النحو؛ لأنّه إنّما عُرف من جهة الصناعة، لا من جهة المعنى[25] فيقدر المحذوف في تراكيب العربية بداع من صحّة المعنى حينا، وبداع من الصناعة النحوية المحضة القائمة على أساس من فلسفة العامل، والمعمول

حينا آخر. وهذه نماذج من خضوع المحذوفات في العربية لنظرية العامل النحوي.

1-تقدير العوامل المحذوفة: الحذوف العوامل في العربية على ضربين: عامل محذوف لا يتمّ الكلام إلاّ به، وعامل محذوف لا حاجة بالقول إليه.

أ-عامل محذوف لا يتمّ الكلام إلاّ به: يطّرد حذفه في صناعة العربية لعلم المخاطب به طلبا لإيجاز العبارة، و بلاغة القول، فيحذف والدليل قائم على إرادته، وإن أظهر تمّ الكلام به، ولم يمسس التركيب سوء، كقولك لمن رأيته يرفع سوطا: (زيدا) حاذفا الفعل مستغنيا عن إظهاره بسياق الحال، فيكون التقدير: اضرب زيدا، بدليل أنّ لفظة (زيدا) هكذا مفردة غير مركّبة لا توجّه إلى القصد، ولا تبين عن الغرض. فصار واجبا تقدير الحذف الذي لا غنى عنه في توجيه العبارة نحويا.

وقد يستدلّ على حذفه بالسياق المقالي، كقولك لمن قال: من جاء؟ (زيدٌ) بمعنى: جاء زيدٌ، إذ السائل يستفهم عمّن يسند إليه المجيء، فيكون الجواب-حتما- بتحديد المسند إليه، أما المسند فليس دونه ستر، أو حجاب، وهو متقدّم في السؤال مستغنى عنه في الجواب لعلم المخاطب به، منه قوله تعالى: (وقيل للذين اتّقوا: ماذا أنزل ربّكم قالوا: خيرا)[26]، وقوله عزّوجلّ: (و يسألونك ماذا ينفقون؟ قل: العفوَ)[27]، وقوله جلّ ثناؤه: (ناقةَ الله وسقياها)[28].

2- عامل محذوف لا حاجة بالقول إليه: يتمّ الكلام دونه، وفي إظهاره تشويه للأسلوب، وتحميل الكلام ما ليس منه، وما لم يقم عليه دليل معتبر من حال، أو مقال. إنّما أدلّة الحذف فيه صناعية لا يفقهها إلاّ أهل الاختصاص، بحيث لا يخطر تقدير مثل هذه الحذوف بضمير المتكلمين الذين ليست لهم دراية

واسعة بصنعة النحو؛ لأنّها ليس مستدلاً عليها بموجب من تصحيح معنـــى، ولكن استجابة لتسوية صناعة الإعراب فحسب.

ونظير هذا الضرب التقديري قراءة علي (رضي الله عنـــه) قولـــه تعالى: (لئن أكله الذئب ونحن عصبة)[29] بالنصب علـــى تقـــدير: نوجـــد عصبةً، أو نرى عصبةً.[30] وكان الأمثل أن لا يقدّر شيء من هذا، وينظـــر إلى المسألة على جهة الأخذ بالرخصة في الحركة الإعرابية، لا على جهـــة الحذف. ودليل النحويين على تقدير الحذف هاهنا صناعي بحت أساسُـــه أنّ لكل منصوب ناصبا، إن لم يكن ظاهرا، فهو منوي به، ومقدر سواء طلبـــه المعنى، أم لم يطلبه. وهاهنا لم يطلبه قطعا لإغناء واو الحال عن إضافة حال أخرى إلى جملة الحال، وهي لا تجلب معنى جديدا.

ومن هذا الضرب –أيضا– قول امرئ القيس الكندي:[31]

فظلّ طهاةُ اللحم ما بين مُنْضِجٍ***صفيفَ شِواء أو قديرٍ معجَّلِ[32]

حيث يذهب النحويون إلى أنّ الأصل فيه: أو طابخ قدير، ثمّ حذف العامـــل المضاف مع إبقاء جرّ المضاف إليه، على خلاف البغداديين الذين حملوه على العطف من باب إجازة إتباع المنصوب بمجرور.[33]

أمّا داعي النحاة إلى تقدير حذف المضاف، فإنّما إقرارهم أنّ لكـــلّ أثر إعرابي مؤثرا يستوجبه، فوجدوا لفظا مجرورا ، ولا من جارّ له، فدعاهم هذا إلى تقدير عامل له، فكان المضاف. والحقّ أنّ في مثل هذا التقدير تكلّفا لا حاجة إليه، ومذهب البغداديين أولى بالاعتبار منه. وإن كنت أرجّح حمله على الإتباع على جهة الترخص في الحركة الإعرابية لإغنـــاء قرينـــة واو العطف عنها. وإن قيل: لمَ لمْ يكن اللفظ مرفوعا، وفيه رخصة أيضا؟ قلـــت: ذلك إنّما تدعو إليه أسباب جمالية خالصة لا صلة بينها، وبين مطالب المعنى الوظيفي، وكان الداعي إليه داعيا موسيقيا جماليا، وهو المناسبة الصوتية بين

المتجاورين في الحركة الإعرابية. وكذا في الجرّ تحقيق مطلب المشاكلة الصوتية في حركة روي القافية، وهو مطلب موسيقي جمالي أيضا.

وشبيه بهذا الحذف تقدير المضاف في قراءة ابن جمّاز[34] قوله تعالى:(والله يريد الآخرة[35]) بالخفض على أنّ الأصل: يريد دارَ الآخرة، أو عرضها.[36] وأحسب أنّ فيه تكلفا، وتعسفا لا خفاء به، وأنّ المجرور من الآية يُحمل على المفعولية المترخص في حركتها لانتفاء الإلباس، ولا سيما، وهو مسبوق بفعل فيه معنى التعدية.

ومن أمثلة الحذوف ذات الدليل الصناعي–أيضا–توجيه لفظة (غشاوة) على المفعولية لعامل محذوف تقديره (جعل)[37] في قوله تعالى:(ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم. وعلى أبصارهم غشاوةً[38]). و لا حاجة بنا من معنى إلى ذلك سوى تسوية الصناعة الإعرابية كيلا يكون هنالك منصوب بلا ناصب، مثلما لا معمول بلا عامل في لغة العرب، على نحو ما دلّت عليه لغة النحويين في مختلف الآماد. والذي يُطمأنّ إليه في هذه المسألة أنّه لا حذفَ فيها، ولا تقدير، وأولى أن يوجّه الاسم المنصوب على كونه مبتدأ (مسندا إليه) مترخّصا في حركته لقيام قرينة الإسناد مقامَها، من باب تعذّر إسناد الختم إلى الأبصار.

ومنه –أيضا– ما خرّج النحاة عليه قراءة[39] قوله تعالى في الشاذّ: (و مثل الذين ينفقون أموالَهم في سبيل الله كمثل حبّة أنبتت سبع سنابل في كلّ سنبلة مائةَ حبّة)[40] على أنّ الأصل: أخرجت مائةَ حبّة، فيوجه النصب على المفعولية لفعل محذوف.[41] ولا دليل عليه سوى أنّ لكلّ منصوب ناصبا، حتى ولو أدّى ذلك التقدير إلى إفساد الأسلوب، وعدم استساغته. والذي أراه أولى بالاعتبار أن يكون العدد شاغلا وظيفة المبتدأ (المسند إليه)، والفتحة عارضة على جهة الترخص.

ومن هذا الضرب الذي نحن فيه تقدير الحذوف الواجبة الحذف قبل كلّ مصدر منصوب لم يسبق ذكر فعله، كما في قوله عز وجل:(فإذا لقيتم الذين كفروا فضربَ الرقاب حتّى إذا أثخنتموهم فشدّوا الوثاق فإمّا منّا بعدُ و إمّا فداء)[42]، فحمل المصدر الأول على تقدير فعل (اضربوا)، أمّا المصدران: الثاني، والثالث، فيحملان على تقدير فعلين من جنسهما، فيكون الأصل: فإمّا مننتم منّا، وإمّا فاديتم فداء.[43] وإن كان تمّام حسّان يحملها جميعا على محمل آخر، فيوجّه المصادر توجيها نحويا جديدا، على أنّها منصوبة على معنى الإنشاء، وكفى؛ لأنّ التقدير تحويل معناها إلى الإخبار، وهي موضوعة أصلا للإنشاء؛ حيث يقول: "يكفي في هذه الحالة ونحوها أن نعرب المصدر منصوبا على معنى الإنشاء و ننجو من تحريف مقاصد الأساليب".[44]

ويدخل في باب الحذف كذلك تقدير عوامل بعض الظروف التي نجدها في مطالع الآيات، مثل (إذا) على أنّها أفعال محذوفة مفسرة بـ (اذكر)، نحو: (و إذ قال ربّك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة)[45]، ونحو:(إذ أوى الفتية إلى الكهف).[46] وتجدر الإشارة إلى أنّ تمام حسّان له تفسير يحسن الأخذ به في هذا الباب، على أنّ التركيب القرآني استعمل (إذ) للاستفتاح المشرب بالتأكيد، فأعطاها حكم (ألا) الاستفتاحية وجوبا؛ "لأنّ ما دخلت عليه إذْ في هذه الآيات لا يقع في مجال التذكر...لأنّ المخاطبين لم يكونوا شهودا في هذه المناسبات و لا رأوا الأحداث حتّى يطالبوا بالتذكر".[47]

ويدخل في بابه -أيضا- تقدير الحذف قبل لفظ مرفوع لا رافع له؛ ذلك أنّه لا ينفك لفظ في العربية عن و صفه عاملا، أو معمولا، أو مهملا، مثلما لا ينفكّ المعمول عن أن يتّخذ له عاملا. فإن استبان ما من شأنه أن

يكون مرفوعا، ولا رافع له، فعلى النحويِّ أن يقدّر له رافعا يرفعه؛ إمّا معنويا، وإمّا لفظيا محذوفا مستدلا على لفظه من خلال معنى السياق اللغوي، حتّى ولو كان هذا العامل المقدّر يستقيم المعنى دون تقديره. فإنّما يوجّهه النحاة اعتقادا منهم أنّه لا يوجد أثر إلا كان دليلا على مؤثر أوجده. مثال ذلك أن يرتفع الاسم بعد (مذ)، و(منذ)، نحو: ما رأيته مذ يومان، أو منذ يومان. فمعناهما مطابق لقولنا: مذ يومين، أو منذ يومين، ولا خلاف بينهما دلاليا. فكما لا نقدّر في العبارة الثانية محذوفا، كان أولى أن نعزف عن التقدير في العبارة الأولى كذلك، ولا ننخدع بدلالة الحركة الإعرابية المزعوم، وتوجيهها إلى تحديد عناصر التركيب حيثما كانت؛ لأنّ في الحركة ترخّصا ما تضافرت القرائن على إبانة القصد. غير أنّ النحاة دأبوا على تقدير الحذف فيها، وليتهم يتّفقون فيما يقدرونه؛ فتقديره عند الكسائي: مذ كان يومان، وإنّه عند الأخفش، والزجّاج: مذ بيني، وبين لقائه يومان، وإنّه عند آخرين: مذ أمد انتفاء الرؤية يومان.(48)

2-تقدير المعولات المحذوفة: إنّها على ضربين: معمول لا يتمّ الكلام إلاّ به، ومعمول لا حاجة بالقول إليه.

أ- معمول محذوف لا يتمّ الكلام إلاّ به: يحذف متى قام الدليل على حذفه لعلم المخاطب به، سواء أ كان دليلا حاليا، أم مقاليا، فيكون تقديره استجابة لصحّة المعنى، لا تحقيقا لمطالب الصناعة الإعرابية، ونظيره:

1-تقدير حذف المفعول به: مثلما في قوله تعالى:(ما ودّعك ربك و ما قلى(49)) على أنّ الأصل فيه: وما قلاك، فحذف المفعول اختصارا طلبا للمجانسة الصوتية بين أواخر فواصل الآيات. وهذا شيء لا ينكره ذوق، ولا عقل، وإظهاره في غير كتاب الله ليس فيه من حرج.

ويكثر تقديره بعد (لو شئت)، نحو قوله عز وجل: (فلو شاء لهداكم)[50]؛ أي: لو شاء هدايتكم، وبعد نفي العلم، ونحوه، كما في قوله عزّ من قائل: (ألا إنّهم هم السفهاء و لكن لا يعلمون)[51]؛ أي: لا يعلمون أنّهم السفهاء. ونحو:(و نحن أقرب إليه منكم ولكن لا تبصرون)[52]؛ أي: لا تبصرون أنّا أقرب إليه منكم. ويكثر حذفه عائدا على الموصول، نحو: (أهذا الذي بعث الله رسولا)[53]؛ أي: بعثه.

ففي هذه المواضع لا يحمل التقدير على الكراهة، بل يحمل على الاستحباب، والإيجاب لتتمة المعنى، وبيان القصد؛ إذ التقدير فيها من متطلبات المعنى، وما حذف المقدّر بعد أن قام الدليل عليه إلاّ اختصارا، وفيه من بلاغة القول ما لا خفاء به.

2–تقدير حذف الحال: أكثر ما تحذف الحال إذا كان قولا أغنى عنه المقول، نحو قوله تعالى:(والملائكةُ يدخلون عليهم من كلّ باب: سلامٌ عليكم[54]) ؛ أي: قائلين: سلام عليكم. ونحو قوله أيضا: (وإذ يرفع إبراهيمُ القواعدَ من البيت وإسماعيل: ربّنا تقبّل منّا)[55]. فلولا تقدير الحال، لتعسّر ربط التركيبين بعضهما ببعض، ولما أمكن استبانة العلاقة التي تجمعهما.

ففي هذه المواضع نجد تقدير المعمولات محتوما، واللجوء إليه من دواعي المعنى، ومطالب تمام الكلام.

ب– معمول محذوف لا حاجة بالقول إليه: يخضع تقديره لقواعد صناعية عاملية تكلّفها النحاة، ومن مظاهره:

1–تقدير حذف ضمير الشأن:[56] يلجأ النحاة إلى تقدير ضمير الشأن إذا وجد التعارض إلى قواعدهم سبيلا، وما لم يكن في وسعهم سوى التقدير تأويلا. فيتحايلون على النصّ بداعي التوفيق بينه، وبين القاعدة، فينوى الضمير، كأنّ القصد قد توجّه إليه حقّا. وإلى هذا أشار صاحب الخلاصة:[57]

ومضمر الشان اسما انْوِ إن وقعْ *** موهمُ ما استبان أنّه امتنعْ

فإن بدا ما ظاهره نقض المنصوص عليه في القاعدة، نحو رفع اسم (إنّ)، ونصب اسم (كان)، فإنّما محمله عند النحويين على الحذف، والتقدير، لا على كون ذينك العاملين قد خرجا عن موجَبِهما من الأثر. ومثالهما: تقدير الضمير المحذوف في الحديث النبوي الشريف"إنّ من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون" حيث ارتفع اسم إنّ (المصوّرون)، كيلا يصير العامل ناصبا رافعا للجهة نفسها في الآن نفسه، وهو ممتنع لا يتصوّر، لا يدفع إليه سوى الميل إلى تحكيم القاعدة، وردّ الشاذّ إليها ما كان في الوسع طوق. وهو أمر في غاية الخطورة لما فيه من مساس بمقاصد النصّ، وفي ذلك خروج أكيد عن وظيفة النحوي التي تقتصر على وصف النصّ، وتفسيره.

وأحسب أنّ اسم (إنّ) هو اللفظ المرفوع المؤخر، لا ضمير الشأن المحذوف المقدّر، وأنّ الرفع فيه رخصةٌ يؤخذ بها بعد أن انتفى الإلباس، وقام الدليل على تعيين المراد. أمّا الذهاب إلى أنّ الناصب لا بدّ له من منصوب، فذلك منطق خاطئ لا يقطع بصحته منطوق العربية. والعجيب أنّ الميل إلى هذا التفسير وجد طريقا إلى قلوب النحاة منذ بدايات النحو، وبواكيره. فقد روى الخليل (رحمه الله) أنّ ناسا يقولون: إنّ بك زيدٌ مأخوذ، فحمله على حذف ضمير الشأن، فكأنّما أصله: إنّه بك زيدٌ مأخوذ.[58]

ويجري هذا المجرى رفعُ خبر (كان) فيما روي عن العرب، نحو قول الشاعر:[59]

إذا متّ كان النّاس صنفان شامت *** وآخرُ مثنٍ بالذي كنتُ أصنعُ

فإنّ جمهور النحاة لا يحملونه على هذا المحمل، فيقدّرون لـ (كان) ضمير شأن محذوفا اسما لها، على أنّ الجملة الواقعة بعده جملة خبرية صدرها

مبتدأ، وعجزها خبر.[60] وهو تقدير لا تخفى غثاثته، فلا ضرورة تدعو إليه إذا جرّد النحو عمّا أقحم فيه من فكرة العمل النحوي.

2–تقدير حذف خبر ليس: الكوفية على إثبات كون (ليس) حرفا عاطفا على غرار (لا) العاطفة محتجّين بقول الشاعر:[61]

أين المفرّ و الإله الطالب *** و الأشرم المغلوب ليس الغالبُ

والبصريون يتأولون البيت حفاظا على فعلية (ليس)، وعملها، فيقدّرون لهـا خبرا ضميرا، متصلا محذوفا تخفيفا، كأنّ الأصل فيه: ليسه الغالبُ.[62]

وما ذهب إليه الكوفيون أنسب؛ لأنّه لا يدعو إلى هـذا التقـدير إلاّ الدليل الصناعي الذي استهوى النحاة طويلا. والحقّ أنّ صرف النظر عنـه أجدى نفعا.

3–تقدير حذف خبر ليت: بعض العرب ينصب الجزأين بعد (ليـت)، فـلا يرتفع الخبر بها، فينقسم النحاة بين مجيز، ومنكر. فأمّا المجيزون، فقد أخذوا بالمسموع عن العرب، وحسبُهم قولُ الراجز:[63]

يا ليت أيّام الصبا رواجعا *** إذ كنت في وادي العقيق راتعا

أمّا المنكرون، فلم يكن أمامهم، و الرواية صحيحة إلاّ أن يؤولوا، ويقـدّروا خبرَ (ليت) محذوفا، و(رواجع) حالا من ضميره؛ قال سيبويه: " فهذا كقوله: ألا ماءً باردا، كأنّه قال: ألا ماءً لنا باردا، وكأنّه قال: يا ليت لنا أيّام الصبا، وكأنّه قال: يا ليت أيّام الصبا أقبلت رواجعا".[64]

3–اختلاف الوجوه الإعرابية باختلاف أوجه التقدير: كأنّ لطائفة من النحويين ولعا شديدا بصنوف التقدير، وإن لم يكن يدعو إليه داع مـن الصـناعة، أو المعنى، فقصاراهم استيفاء مختلف الاحتمالات الإعرابية الممكنة في التركيب الذي يعرضون له، حتّى وإن أدّى بهم ذلك إلى تقدير الحذف على جهات. فقد ذكر ابن هشام في (مغني اللبيب)[65]عبارة: زيدٌ نِعْمَ الرجلُ، حيث يتعيّن في

(زيد) الابتداء، وهو ظاهر النصّ، على أنّ الخبر الجملةُ الفعلية بعده. إلاّ أنّ من النحاة من يوجهه توجيها نحويا آخر مستأنسا بتقدير الحذف، على أنّه خبر لمحذوف وجوبا، فكأنّما قيل: الممدوح زيدٌ. وجوّز فيه بعض آخر وجها ثالثا، على أن يكون مبتدأ حذف خبره وجوبا، كأنّما قيل: زيد الممدوح نعمَ الرجلُ.

4-تقدير حذف المبتدأ: يقدِّر النحاة مبتدأ محذوفا قبل الفعل (يدهنون) في قوله تعالى: (ودّوا لو تدهنُ فيدهنون)[66] لا لشيء سوى أنّ القاعدة تقتضي حذف النون من الفعل؛ ذلك أنّ المضارع منصوب بـ (أنْ) مضمرة بعد فاء السببية.

فكيف السبيل-إذن- إلى المحافظة على القاعدة؟ ليس هنالك إلاّ باب التقدير المفتوح على مصراعيه الذي يعدّ مخرجا ينفذ منه النحاة كلما اعترضت أحكامهم حوائل، أو عقبات، وأيُّ تقدير هذا؟ إنّه تقدير صناعي بحت لازم كلّ اللزوم لتسوية صناعة الإعراب. فحقَّ لعائشة عبد الرحمن أن تستنكره أشدّ الاستنكار؛ فهي تقول: "وجمهور المصاحف على إثبات النون كما صرّح أبو حيّان في (البحر) وإنّما جرّهم إلى كلّ هذه الوجوه من التأوّل والتقدير أنّهم عرضوا الآية القرآنية على قواعدهم النحوية ثمّ راحوا يلتمسون الحيّل لتسوية الصنعة الإعرابية، وقد قلت وأقول: ما يجوز أن يعرض البيان على قواعد النحاة؛ وإنّه الأصل والحجّة. و من ثمّ تبقى الآية على وجهها، ويكون الفاء حرف عطف، فتثبت النون رفعا بالعطف على (تدهن) والفاء العاطفة لا تفقد ملحظ السببية".[67]

و نظير هذا التقدير تقدير حذف المبتدأ في قول العرب: إنّك وزيد ذاهبان، وإنّهم أجمعون ذاهبون؛ أي: إنّك أنت و زيدٌ، وإنّهم هم أجمعون ذاهبون[68] والصحيح أنّه عُطِفَ مرفوعٌ على منصوب في المثال الأوّل، وأُكِّد

منصوب بمرفوع في المثال الثاني، ولا داعي إلى التقـدير المتمحـل فـي المثالين.

5-تقدير حذف الخبر: مثلما في قوله تعالى: (إنّ الذين آمنوا والذين هـادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله و اليوم الآخر وعمل صالحا فلا خـوف عليهم ولا هم يحزنون).[69] فمن النحاة من يسوق الآية على حذف خبر (إنّ) كي يمتنع عطف المرفوع على المنصوب، فيصير (الصابئون) مبتدأ خبره ما بعده، كأنّما قيل: إنّ الذين آمنوا و الذين هـادوا مـأجرون، أو آمنـون، أو فرحون.[70] وهو تقدير مسوق لتسوية الصنعة النحوية لا غير، يؤدي إلـى زيادة في النص بلا دليل. ونظيره قراءة من رفع (الملائكة) في قوله تعالى: (إنّ الله و ملائكتُه يصلّون على النبي)،[71] وهو محمول عند البصريين على الحذف من الأوّل لدلالة الثاني، وليس عطفا على الموضع؛ أي: إنّ الله يصلّي وملائكته يصلّون، لئلاّ يتوارد عاملان على معمول واحد.[72]

6-تقدير حذف المفعول: جرت عادة النحويين أن يحـذفوا المفعـول؛ إمّـا اختصارا، وإمّا اقتصارا، ويريدون بالاختصار الحذف لـدليل، وبالاقتصـار لغير دليل. فإذا كان الحذف الأوّل قد يقبل منهم حينا، ويردّ عليهم حينا آخر؛ فإنّ تقدير الحذف الثاني؛ أي: حذف المفعول اقتصارا، لا وجـه لهـم فيـه، وكأنّهم ساقهم إليه إيجابهم معمولا متى وجدوا فعلا متعديا لا مفعول له، فـلا مناص من أن يستنفد طاقته الحسّية في مفعول مقدّر إن لم يكن ظاهرا ملفوظا به. وكان أحرى أن يلتفتوا إلى مقاصد المتكلمين من الاستعمال اللغوي دون جعل النحو مجرّد صناعة تستكمل بالفروض، والظنـون.

ففي قوله عزّ وجلّ: (كلوا واشربوا من رزق الله ولا تعثـوا فـي الأرض مفسدين)،[73] وقوله: (ربّي يحيي و يميت[74]) يقدِّر النحاة مفعـولا محذوفا اقتصارا لانتفاء قيام الدليل عليه.[75] وخلاصة النظر في هذه الحذف

أنّه مصطنع، وفيه تكلّف؛ ذلك أنّ المتكلم ما قصد إلى ذكر المفعول، ثمّ حذفه، ولا خطر بباله شيء من هذا.

فتحقيق القول فيه أن يقال: "إنّه تارةً يتعلّق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه، أو من أوقع عليه، فيجاء بمصدره مسندا إلى فعل كون عام، فيقال: حصل حريق أو نهب، وتارة يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل، فيقتصر عليهما، ولا يذكر المفعول و لا ينوى، إذ المنوي كالثابت، ولا يسمّى محذوفا، لأنّ الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له".(76)

تقدير الإضمار: ما أضمر النحاة شيئا من العربية إلاّ كان للعمل النحويّ حظّ في توجيهه، سواء أكان المضر عاملا، أو معمولا. وهذا بيانه مشفوعا بملاحظات نقدية.

1-إضمار العامل: العامل المضمر لا يظهر؛ لأنّه لم يكن مذكورا، ثمّ حذف، بل هو مخفي في الخلد مضمر في النية. من ضروبه:

أ-إضمار عامل المنادى: من المنصوب مفعولا به بفعل لازم الإضمار بابُ المنادى،(77) وتقديره: أدعو، أو أنادي، إلاّ أنّه لا يجوز إظهاره؛ لكون حرف النداء كالعوض منه. وهو تقدير مبني على أساس من الاستطالة على النص، والإساءة إلى مقاصد المتكلمين. وقد فطن إلى غثاثته بعض النحويين، فأنكروا أن يكون (يا) بمعنى: أنادي، واحتجّوا عليه بوجوه:(78)

1-أولّها أنّ (أنادي) إخبار عن النداء، والإخبار عن الشيء مغاير للمخبر عنه، فوجب أن يكون قولنا: أنادي زيدا، مغايرا لقولنا: يازيدُ.

2-ثانيها أنّ قولنا: أنادي زيدا، يحتمل التصديق، والتكذيب، وقولنا: يا زيد لا يحتملهما.

3-ثالثها أنّ قولنا: يا زيدُ، ليس خطابا إلاّ مع المنادى، في حين إنّ قولنا: أنادي زيدا، غير مختصّ بالمنادى.

4-رابعها أنّ قولنا: يازيد، يدلّ على حصول النداء حالا، في حين لا يدل (أنادي زيدا) على اختصاصه بالحال.

والذي ذكروه حقٌّ، ففي التقدير تشويه للأساليب، وخروج عن مقاصد المتكلمين، و يكفي أنّ النداء من الأساليب الإنشائية يصير مع الإضمار أسلوبا خبريا.

ب-إضمار عامل المفعول المطلق: يأبى بعض النحاة أن ينصبوا المفاعيل المطلقة بالفعل الظاهر قبلها، ويخرّجونها على باب المفعولية، ثمّ يتأولون لها طرقا من الإضمار. فقد ذهب ابن الطراوة إلى أنّ المفعول المطلق في عبارة: قعد قعودا، ما هو في حقيقته إلاّ مفعولا به لفعل مضمر لا يجوز إظهاره، والتقدير فيه: فَعَلَ قعودا. و أيّده السهيلي فيه، غير أنّه قدّر الناصب المضمر من لفظ الفعل السابق، فهو عنده منصوب بـ (قعد) أخرى غير جائزة الإظهار.[79]

و أحسب أنّ كلّ هذا التقدير، والإضمار تكلّفٌ، وخروج عن الظاهر بلا دليل.

ج-إضمار المفسّر: وينقسم إلى قسمين:

1-إضمار عامل المشغول عنه: يضمر النحاة للمفعول به المتقدم على فعله ناصبا بعد أن شغل الفعل بعده بضميره. فأنت إذا قلت: زيدا ضربته، فإنّما هو على محمل الإضمار، فكانّك قلت: ضربت زيدا ضربته، ثمّ استغنيت عنه بتفسيره. إلاّ أنّك لا تقدّر المضمر المفسَّر من لفظ المذكور إذا حصل مانع صناعي، كما في: زيدا مررت به، أ و معنوي، كما في: زيدا ضربت أخاه،

فوجب أن تقدّر (جاوزت) في الأوّل، و (أهنت) في الثاني. و هو تقدير مستضعف، وإرجاعه إلى باب التقديم دون الإضمار أولى.

2-إضمار عامل الفاعل المفسّر: يذهب النحاة إلى إضمار رافع للفاعل يفسّره الفعل المذكور بعده إذا تقدم الفاعل على فعله، ومنع من كونه مبتدأ مانع صناعي، كسبقه بأدوات الشرط المختصة بالأفعال، نحو: إن زيدٌ زارك فأكرمه، ونحو قوله تعالى:(وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك)[80]، وقوله: (إذا السماء انشقت)[81]، خلافا للأخفش في إجازته الابتداء أيضا مع رجحان الفاعلية عنده.[82]

ويذهب الزمخشري إلى أبعد من هذا بسوقه المرفوع في قولهم: هل زيد خرج، على الفاعلية بإضمار فعل يفسره الظاهر، أي أنّ (زيد) فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده؛ لأنّ الاسم وقع قبله استفهام، والاستفهام من خواصّ الفعل[83]. ويذهب ابن هشام إلى شبه هذا في نحو:(أبشرٌ يهدوننا[5])، فيرجّح تقدير(بشر) فاعلا لـ (يهدي) مضمرا على تقديره مبتدأ.[6]

وجمهور النحاة يُخرجون بهذا التقدير النصوص عن سلاستها المألوفة في القرآن الكريم، ويمانعون من سوقها على الإعراب الفطري الذي لا عنت فيه. فالتقدير على الجهة المذكورة إن هو إلاّ دعوى ضعيفة الحجّة لا تكاد تقوم لها بينة.فأولى للنحاة أن يعزفوا عنه، وينظروا إلى تلك النصوص على أنّها كاملة لا تحتاج إلى الإضمار. وقد أنكر أحمد مكي الأنصاري على النحويين هذا التأول البعيد الذي ينأى بالنص عن سلاسته، وأبى إلاّ أن يحمل المرفوع المتقدم على الابتداء، وما بعده خبر له،مستأنسا برأي الأخفش[84]،وهو رأي ضعيف لا يحسن التعويل عليه؛ لأنّ أدوات الشرط

تختص بالتراكيب الفعلية دون الاسمية. فإن قلنا: إنّ المرفوع مبتدأ وما بعده خبر، أوقعنا ذلك في إيلاء أداة الشرط تركيبا اسميا، وهذا لا يجوز.

فالذي أحسبه أمثل أن ننظر إلى التراكيب المتقدمة على أن الفواعل فيها تقدمت على أفعالها، وعلى أنها لم تخرج عن السياقات الفعلية بهذا التقديم غير آبهين لما تقرر من كون الجملة الاسمية ما ابتدأت باسم على الأصـــالة. فهذا تعريف مبني على أساس لفظي أرى في دفعه صوابا مهتــديا بمفهــوم الجملة الفعلية عند مهدي المخزومي من أنها ما كان المسند فيها فعلا ســـواء أتقدم المسند إليه، أم تأخر، تغيرت صورة الفعل فيها، أم لم تتغير[85].

د-إضمار عامل الظرف: وضع النحاة قاعدة مؤدّاها أن لا يفصل بين العامل، ومعموله بأجنبي، ثمّ أخذوا يتكلفون تأوّل الشواهد التي خالفت هذه القاعــدة. فمن ذلك قول الله تعالى: (إنّه على رجعه لقادر يوم تُبلى السرائر)[86]، فـــإنّ الإعراب الذي يقتضيه المعنى أن تجعل الظرف (يــوم) متعلقــا بالمصـــدر (رجعه). إلاّ أنّ هذا الإعراب الفطري يأباه النحاة، ويحيلونه على الخطأ؛ لما فيه من فصل بين العامل، والمعمول، فلم يبق أمامهم من الخيارات إلاّ أحــد أمرين:

إمّا أن ينتصب الظرف بـــ (قادر)، وفيه إساءة إلـــى المعنـــى؛ لأنّ قدرة الله تعالى لا تتقيد بذلك اليوم، ولا بغيره،[87] و هذا جميل منهم. و إمّـــا أن يُتحايل على النصّ بإضمار ناصب حذرَ الفصل؛ يقول ابن جنّي: " فـــإذا كان المعنى مقتضيا له والإعراب مانعا له، احتلت له، بأن تضـــمر ناصـــبا يتناول الظرف ويكون المصدر الملفوظ به دالاّ على ذلك الفعل، حتّى كأنّـــه قال فيما بعد: يرجعه يوم تبلى السرائر ودلّ (رجعه) على (يرجعـــه) دلالـــة المصدر على فعله".[88]

وممّا يدخل فيما نحن فيه قوله تعالى: (إنّ الذين كفروا ينادون لمقتُ الله أكبر من مقتكم أنفسكم إذ تدعون إلى الإيمان فتكفـرون)،[89] فـ (إذا) متعلقة في المعنى بنفس قوله: لمقت الله؛ أي: لمقت الله إيّاكم وقت دعـائكم، إلاّ أنّك إذا حملته في الإعراب على هذا، كان خطأ لفصلك بين الصلة التـي هي (إذ)، وبين الموصول الذي هو (لمقت الله). فلا سبيل–إذن–إلاّ أن نضمر ناصبا يتناول الظرف، ويدلّ المصدر عليه.[90] أ رأيتَ إلى هـذا التكليـف، وافتعال الأساليب لإقامة نظرية العامل، وتدعيمها، حتى لو كان التقدير يمسّ أرقى النصوص، وأسماهـا؟!

هـ–إضمار (أنْ) الناصبة: يوجب النحاة إضمار (أن) الناصـبة بعـد فـاء السببية، وواو المعية، و(أو) بمعنى: إلى أن، أو إلاّ أن، وداعيهم إلـى ذلـك أنهم رأوا الأفعال منصوبة بعدها، ولا يخلو منصوب من ناصـب؛ فإمّـا أن تكون تلك الحروف السوابق هي المنسوب إليها العمل، وإمّـا سـيق العمـل لغيرها من المضمرات وجوبا كلّما عرض للنسبة الأولى عارض صـناعي يمنعها من أن تعمل. وفعلا مال النحاة إلـى تقـدير الإضـمار بعـدما رأوا الحروف قبل الأفعال لا تختصّ باسم، أو فعل، إنّما هي شـائعة بـين هـذا، وذاك، ومؤدّى القاعدة أن يُهمل الحرف المشترك، ولا يعمل مـا لـم يكـن مختصّا.

والحقّ أنّ هذا التقدير ينبغي أن يؤخذ بحذر، لما فيه من الضـرر. فأحرى مراجعته، وإلطاف النظر فيه كي تستبين الرغوة من الصريح، ويتبيّن السقيم من الصحيح. والأظهر أنّ الإضمار فيه ينجرّ عنه ما يخالف مقصـد المتكلم من الاستعمال اللغوي، كما فيه تطويع النصوص للأقيسة المصنوعة، مع ما فيها من تهافت، وادّعاء. وقد أشار ابن مضاء إلى ذلك بقوله: "وممّـا قالوا فيه ما لم يفهم، وأضمروا فيه ما يخالف مقصد القائل نصب الفعل".[91]

وزيادة القول في هذا من خطل الرأي، فإنّه ممّا يعلمه العاقل ببديهة النظر أنّ نصب الأفعال بعد هذه الحروف ليس أثرا لعامل على ما جرى عليه نحاة العربية، وإنّما يُجاء به بوصفه قرينة فارقة بين معاني السياقات المتشابهة، أو بمعنى آخر، بوصفها عنصرا مساعدا على فهم الأساليب، ورفع اللبس عن بعض التراكيب المُلبِسة، فالحركة قصاراها أنّها تقف حيّال التراكيب المشتبهة بوصفها أداة ، ووسيلة لها أثر في تصوير المعنى، والقود إليه. وهو ما يمكن أن نفسّر به الأفعال المنصوبة على إضمار (أنْ) وجوبا. ويتّضح الأمر من خلال معالجة السياقات التالية:

1. لا تهملِ القراءةَ، وتجلسُ.
2. لا تهملِ القراءةَ، وتجلسْ.
3. لا تهملِ القراءةَ، وتجلسَ.
4. لا تطغَ، فيحلُّ عليك غضبي.
5. لا تطغَ، فيحلَّ عليك غضبي.

فإذا ما رفعت الفعل المضارع (تجلس) كما في العبارة الأولى، فالنهي منصبّ على إغفال القراءة وحدها، أمّا الجلوس، فمباح. فكأنّك قصدت أن تستأنف كلامك، فجئت بالواو آيةً على الاستئناف. بينما إذا أسكنت الفعل، نحو العبارة الثانية، تكون قد أخلصت الواو للعطف؛ عطف الفعل على الفعل، فيصير المعنى الجديد النهي عن الجلوس أيضا. و حين تنصب الفعل، مثلما في العبارة الثالثة تتمحض الواو للمعيّة، فتنصرف دلالة العبارة إلى النهي عن اجتماع الأمرين معا، وهما: الإهمال، والجلوس، فيمتنع عملهما في آن واحد، ولا مانع من عمل كلّ منهما في وقتين مختلفين.

كذلك رفع الفعل (يحلّ) في العبارة الرابعة دليل على القطع، والاستئناف، فكأنّما النهي منصبّ على الطغيان، ثمّ استؤنف الكلام على جهة

قطعه عن النهي. أمّا إذا ما نُصب الفعل على نحو ما في العبارة الخامسة، فإنّ الفاء تكتسب ملحظ السببية، فيكون القصد عندئذ موجها إلى النهي عن الطغيان؛ لأنّه سبب حلول الغضب.

فقد ارتبط الإعراب بمعنى السياق، ولم يكن حصيلةَ تفاعل لفظي، كما خيِّل إلى النحاة، فظنّوا أنّ النصب، والرفع، والجزم آثارا لعوامل، فراحوا يلتمسون تقدير الإضمار حيثما خفي عليهم ما أوجبوا له العمل.

ولعلّ فيما تقدّم إغناءً عن الإضمار الذي أراه تكلفا انزلق إليه النحويون خضوعا للمنهج الذي تبنوه، مع ما فيه من تشويه لمقاصد المتكلمين.

2-إضمار المعمول: من ظواهره مسألة التنازع. وأساس بابها أن يقتضي عاملان في اسم عملا، فلا يكون إلاّ لأحدهما؛ حيث يتعذّر اجتماع عاملين على معمول واحد. وضوابط هذا الباب في النقاط التالية:

أ-العاملان المتنازعان قد يكونان فعلين، نحو قوله تعالى: (آتوني أفرغ عليه قطرا)،[92] أو اسمين، نحو قول الشاعر:[93]

عهدتَ مُغيثا، مُغنيا من أجَرتَه *** فلم اتّخذ إلاّ فناءَك موئلا

أو اسما، وفعلا، نحو قوله تعالى: (هاؤم اقرأوا كتابيه).[94]

ب-لا يتأتى التنازع بين عاملين متأخرين، نحو: زيدٌ قام، وقعد؛ لأنّ كلاّ منهما مشغول بمثل ما شغل به الآخر من ضمير الاسم السابق.

ج-لا يكون التنازع إلاّ بين عاملين متقدمين؛ لأجل أنّ كلاّ منهما موجّه إلى المعنى، وصالح للعمل في اللفظ، نحو: قام، وقعد زيدٌ.

د-التنازع إمّا في الفاعلية، أو في المفعولية، أو فيهما على وجهين.

هـ-المختار عند البصريين إعمال الثاني، وعند الكوفيين إعمال الأوّل.

والذي يعنينا في باب التنازع أنّ النحاة من منطلق فكرة الإعمال لا يتصورون أن يتسلط فعلان على فاعل واحد، أو مفعول واحد بحكم تعذر اجتماع عاملين على معمول واحد. فلا مناص من صرف العمل في الظاهر إلى أحدهما دون الآخر، والاكتفاء بإضمار المرفوع، أو المنصوب؛ ليستوفوا المصروف عنه حقّه من العمل. ففي مثل: قعد، وجلس محمد، يختار البصريون رفع الفاعل بـ (جلس) دون (قعد) الذي يضمرون له فاعلا. أمّا الكوفيون، فيرفعونه بـ (قعد)، ومن ثمّ يضمرون للفعل الثاني فاعلا يستنفد فيه طاقته الحسية.

وفي مثل: رأيت، وأكرمت زيدا، يضمر البصريون مفعولا للفعل (رأى)، على أن يكون المفعول الظاهر منصوبا بالفعل (أكرم)، و يختار عكسهم الكوفيون، فيضمرون المفعول به للفعل الثاني دون الأوّل.

ولا يدفع إلى الإضمار -فيما أظنّ- إلاّ ميل النحاة إلى تحكيم المقاييس النظرية، أمّا عنصر المعنى، ففي منأى عن كلّ هذا الجدل، والخلاف. ولا أرى داعيا قويا إلى الأخذ به عندما لا يكون العاملان ممّا تختلف جهة عملهما بأن يقتضي كلاهما منصوبا، أو مرفوعا. ففي هذه الحال أولى أن يُسند الفعلان معا إلى فاعلهما الظاهر، أو أن يعلّق المفعول بهما معا دون استفراد بأحدهما، سواء أ كان أوّلا، أم ثانيا. فأولى أن ننظر إلى المثالين السابقين على أنّ هنالك فعلين تعلّقا بفاعل، أو بمفعول.(95) ولست أدري ما المانع من ذلك لو تجرّد النحو عن الأحكام العقلية المسبقة، ولم يضبط بالمقاييس العاملية؟! لمَ لا يكون لفعلين فاعلٌ واحد، أو مفعول واحد متى تعلق الاثنان به، واقتضياه معنى؟! لمَ لا نعرب (محمد) في نحو: قعد، وجلس محمد، فاعلا للفعلين المتقدمين، أو مسندا إليه فعلان؟ ولمَ لا نعرب (زيدا) في نحو: رأيت، و أكرمت زيدا، مفعولا للفعلين معا دون تخصيصه بأحدهما؟ لا

أجد مانعا يدفع هذا الوجه الإعرابي البسيط الذي لا عنت فيه غير الموانع الصناعية التي غلّ بها النحاة قواعد العربية. هل متعذر –حقّا– أن يشترك فعلان في فاعل، أو مفعول؟ قد يحقّ ذلك التصور إذا صحّ يقينا أنّ الفعل عامل حقيقة، وأنّه بمثابة العلّة الموجبة. وليس يخفى أن ليس الحالان على السواء، وذلك ما يعلمه العاقل ببديهة النظر.

أمّا الإضمار في هذه المسألة، فموضعُه عندما تختلف جهة العمل – على حدّ تعبير النحاة– بحيث يقتضي أحد الفعلين فاعلا، ثمّ يقتضي ثانيهما مفعولا به، وأحد الاسمين المقتضيين غير مذكور مُكتفى بتفسيره عن ذكر لفظه، نحو: ضربت، وضربني الزيدين، وضربت، وضربني الزيدون. ففاعل (ضربني) في العبارة الأولى مضمر غير مظهر دلّ على جنسه المفعول الملفوظ به، ومفعول (ضربت) في العبارة الثانية مضمر، ومقدّر دلّ عليه فاعل (ضربني) الملفوظ به.

الخلاصة:

لقد أجهد النحاة النصوص بالتأويل، وأنهكوها بضروب من التقدير؛ لأنهم خلطوا في انتحائهم بين الواقع اللغوي، والمنطق العقلي، فعدّوا القاعدة أشبه ما تكون بحكم من أحكام القياس، وجعلوها أولى بالاعتبار ممّا خالفها من المسموع حيث تخضع لها جميع الأمثلة بطريقة، أو بأخرى؛ بالتخريج، والتأويل، والتقدير على نحو تتجلّى فيه براعة الذهن، ولو كان ذلك يمسّ أرقى الأساليب، وأنصعها بيانا، وأعظمها بلاغة، ونعني كتاب الله المجمع على قراءة فيه[96].

ولأنهم كذلك خلطوا في قواعد النحو بين لغات عربية شتّى، وبين أزمنة مختلفة، فأدّى ذلك إلى فوضى الرواية التي أرهقت النحويين في

التخريج، وقادتهم إلى تكلف التقدير لتسوية ما وصلوا إليه وارتضـوه مـن قواعد.

وتحقيق القول في قيمة ظاهرة التقدير أنها على وجهـين: تقـدير لغوي مقبول، وتقدير صناعي مردود.

أمّا الأول، فذلك الذي سندُه استقامة المعنى، فيستعان به على فهـم السياق اللغوي، واستكمال الساقط منه، وهو تقدير حسن وواجب لا يضـير اللغة في شيء بل يفيدها؛ وفيه يقول مهدي المخزومـي: "فتقـدير الـدارس وتأويله مستأنسا بفهم الأساليب، أو مدركا للقرائن التي تركها الاستعمال دلائل على الساقط من الجملة،لا ينفيه البحث اللغوي،لأن اللغة ترجمان للفكر، وأداة من أدواته، وأن حركة الجملة بترتيب أجزائها، وتواليها تتبع حركة الفكـر بترتيب صوره وتواليها، فإذا أسقط الاستعمال بعض أجزاء الجملـة بقيـت الصور الذهنية مفهومة بالقرائن فإذا أوّل الدارس جملة وعبارة، فإنما يـؤول استئناسا بما تفهمه من مدلول الجملة"[97].

ومن أمثلته تقدير الخبر في قول قيس بن الخطيم:[98]

نحن بما عندنا وأنت بمـا *** عندك راض والرأي مختلف

فاجتزأ بخبر الواحد عن الجميع.[99]

ومثاله أيضا التعلق بالمحذوف في قوله سبحانه:(وإلى ثمود أخاهم صالحا)[100] بتقدير: أرسلنا.[101]

ونظيره كذلك تقدير المبتدأ بعد فاء الجواب، نحو قوله سبحانه: (من عمل صالحا، فلنفسه، ومن أساء، فعليها)،[102] والتقدير فيه: فعملـه لنفسـه، وإساءته عليها، ونحو قوله تعالى: (وإن تخالطوهم فإخوانكم)،[103] والتقدير: فهم إخوانكم.[104]

فمثل هذا التقدير لا غضاضة فيه، يسوغ اعتماده. وبحسبه أنّه يساق لتتمة المعنى، وليس أدلّ على ذلك من جواز إظهاره في غير كتاب الله تعالى.

أمّا التقدير الثاني -وهو تقدير غير محمود- فذلك الذي يسدّ مطالب الصناعة الإعرابية المحضة، فيستجلب بأقيسة نظرية لا سند لها من معنى، وقد سبقت الإشارة إليه في غضون المادّة المبثوثة في هذا المقال. ولعلّ مثل هذا الضرب التقديري يكون أشدّ ضررا، وأبعد أثرا عندما يمسّ النصوص القرآنية التي لا تحتاج إلى تقدير، وحسبنا أنّه لتزيّد على النص القرآني، وتطاول على كلام الله من أجل قاعدة نحوية مصطنعة. فالأمثل أن نحترز من الإساءة إلى القرآن بمثل هذا التقدير الذي هو من الظنّ أدنى. وفي هذا المعنى يقول أحمد مكّي الأنصاري: "حسبي وحسبك أن نتمسك بالنصوص القرآنية المتعددة المحكمة الموثوق بها كلّ الثقة...ونتمسّك بها كما نزلت من السماء دون إفساد لها بالتأويل والتقدير".[105]

جملة القول أنّ النحاة لم يحالفهم الصواب في جوانب من تقديراتهم التي اضطروا إليها لتسوية نظرية العامل النحوي، واستكمالها، وأحسبه خطأً في اختيار المنهج، لا في تطبيقه.

الهوامش

[1] ينظر: الأصول دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982، ص241-242. و البيان في روائع القرآن، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1993، ص206.

[2] البيان في روائع القرآن، ص203.

[3] ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، ط2، 1963،2/679 إلى688.

(4) ينظر: تفسير الكشّاف، الزمخشري، تحقيق: محمد مرسي عامر، دار المصحف، القاهرة، ط2، 1،12/1979.

(5) يوسف/18.

(6) الأنعام/80.

(7) قراءة نافع، و أبي جعفر المدنيين، و خلف بن هشام، و ابن ذكوان. ينظر: إيضاح الرموز و مفتاح الكنوز، القباقبي، تحقيق: فرحات عياش، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995،ص221.

(8) الليل/14.

(9) البقرة/177.

(10) ينظر: الخصائص، ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط2، (د.ت)، 362/2.

(11) ينظر: المصدر نفسه، 373/2.

(12) المصدر نفسه، 374/2.

(13) النجم/51.

(14) ينظر:مغني اللبيب،594/2.

(15) يونس/37.

(16) ينظر:مغني اللبيب،771/2.وإملاء ما منّ به الرحمن، العكبري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1993، ص324.

(17) نتائج الفكر في النحو، السهيلي،تحقيق: محمد إبراهيم البنّا، دار الرياض للنشر والتوزيع،ط2، (د.ت)،ص:165.

(18) ينظر:الرد على النحاة، ابن مضاء، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ط2، 1982،ص:92-93

(19) الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون،دار الجيل، بيروت، ط1،(د.ت)،2 /130.

(20) هود/69.

(21) خلط ابن هشام بين آيتين من سورة النحل، أولاهما الآية 30 (وقيل للذين اتّقوا ماذا أنزل ربّكم قالوا خيرا)، والثانية الآية 24 (وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربّكم قالوا أساطير الأولين)

(22) مغني اللبيب،668/2.

(23) ينظر: الخصائص، 379/2.

(24) المصدر نفسه، 380/2.

(25) ينظر: مغني اللبيب، 670/2.

(26) النحل/30.

(27) البقرة/219.

(28) الشمس/13.

(29) يوسف/8.

(30) ينظر: مغني اللبيب، 96/1.

(31) ديوانه، دار صادر، بيروت، (د.ت)،ص57. و شرح المعلقات السبعة، الزوزني، دار الآفاق، الأبيار الجزائر، (د.ت)، ص27.

(32) القدير: المطبوخ في القدر.

(33) ينظر: مغني اللبيب،512/2.

(34) ابن جمّاز: سليمان بن مسلم بن جمّاز، أبو الربيع الزهري مقرئ جليل. مات بعد السبعين و مائة هـــ. ينظر:غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، تحقيق: برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1،1982/315.

(35) الأنفال/67.

(36) ينظر: مغني اللبيب، 512/2-513. و المحتسب، ابن جني، تحقيق: علي النجدي وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1،1966/281.

(37) ينظر: الحجة في القراءات السبع، ابن خالويهتحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، 1979، ص67. و إملاء ما منّ به الرحمن، ص22.

(38) البقرة/7.

(39) ينظر: إملاء ما منّ به الرحمن، ص118.

(40) البقرة/261.

(41) يحمله بعض النحاة، كالعكبري على البدلية-ينظر: إملاء ما منّ به الرحمن، ص118-إلاّ أنّه-فيما أرى- حمل ضعيف؛ ذلك أنّ البدل هو التابع المقصود بالحكم، و هو هنا لا يصح أن يكون القصد موجها إليه دون متبوعه؛ و بحسبك أنّه لو صحّ ذلك لجاز أن يكون قوله تعالى: كمثل حبّة أنبتت مائة سنبلة، و فيه إفساد للمعنى؛ لأنّ الله يضاعف الأجر للمنفقين سبعمائة ضعف، لا مائة ضعف.

(42) محمد/47.

(43) ينظر: المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمةعلم الكتب، بيروت، (د.ت)، 268/3.

(44) البيان في روائع القرآن، ص163.

(45) البقرة/30.

(46) الكهف/10.

(47) البيان في روائع القرآن، ص35.

(48) ينظر: مغني اللبيب، 422/2.

(49) الضحى/3.

(50) الأنعام/149.

(51) البقرة/13.

(52) الواقعة/85.

(53) الفرقان/41.

(54) الرعد/23-24.

(55) الأنفال/65.

(56) هو ضمير يكون في صدر جملة بعده، تفسر دلالته، و معناها معناه. و هذه التسمية أشهر تسمياته، عليها أغلب البصريين، و أكثر الكوفيين يسمونه (الضمير المجهول)، و يسمّى عند بعض النحاة (ضمير القصّة)، كما يسمّى أيضا (ضمير الأمر)، و (ضمير الحديث). ينظر: النحو الوافي، عباس حسن، دار المعراف بمصر، ط6، (د.ت)،252/1.

(57) الألفية، ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1985، ص18.

(58) ينظر: الكتاب، 134/2.

(59) البيت من شواهد الكتاب، 71/1. و همع الهوامع، السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، وعبد السلام محمد هارون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1987، 235/1، 64/2.

(60) ينظر: همع الهوامع، 64/2.

(61) البيت من شواهد مغني اللبيب، 327/1. و همع الهوامع، 263/5.

(62) ينظر: همع الهوامع، 264/5.

(63) ديوان العجّاج، تحقيق: عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، (د.ت)، 306/2.

(64) الكتاب، 142/2.

(65) ينظر: 616/2.

(66) القلم/9.

(67) التفسير البياني للقرآن الكريم، عائشة عبد الرحمن، دار المعارف بمصر، 1968، 58/2.

(68) ينظر: مغني اللبيب، 527/2.

(69) المائدة/69.

(70) ينظر: مغني اللبيب، 527/2.

(71) الأحزاب/56.

(72) ينظر: مغني اللبيب، 671/2.

(73) البقرة/60.

(74) البقرة/258.

(75) ينظر: مغني اللبيب، 676/2.

(76) ينظر: المصدر نفسه، 677/2.

(77) المصدر نفسه، 676/2.

(78) ينظر: التفسير الكبير و مفاتيح الغيب، الفخر الرازي، دار الفكر، ط2، 1983، مج1، 46/1-47.

(79) ينظر: همع الهوامع، 98/3.

(80) التوبة/06.

(81) الانشقاق/01.

(82) ينظر :همع الهوامع،160/5.

(83) ينظر :المفصل في علم اللغة، الزمخشري، تقديم ومراجعة وتعليق: محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط1، 1990، ص:34.

(5) التغابن/06.

(6) ينظر :مغني اللبيب،423/2.

(84) ينظر :نظرية النحو القرآني، أحمد مكي الأنصاري، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مكة المكرمةط1، 1405هـ، ص:59.

(85) ينظر :في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986، ص:47.

(86) الطارق/8-9.

(87) ينظر: مغني اللبيب،596/2.

(88) الخصائص، 256/3.

(89) غافر/20.

(90) ينظر: الخصائص، 256/3.

(91) الرد على النحاة، ص123.

(92) الكهف/96.

(93) البيت من شواهد شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، (د.ت)،ص253.

(94) الحاقة/19.

(95) مثلما يجوز أن يتعدد خبر المبتدأ ينبغي أن يجوز تعدد الفعل، بالنظر إلى كونهما مسندين.

(96) ينظر :اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، دار المعارف بمصر، ط2، (د.ت)، ص:175

(97) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط3، (د.ت)،ص:268.

(98) ديوانه، تحقيق: ناصر الدين الأسد، المدني، 1962،ص173.

(99) ينظر: المقتضب،73/4.

(100) هود/61.

(101) ينظر:مغني اللبيب،487/2

(102) فصلت/46. الجاثية/15.

(103) البقرة/220.

(104) ينظر: مغني اللبيب، 698/2.

(105) نظرية النحو القرآني، ص62.